

الوقف

كلها في الاصح لانه لا دليل ولا امر يحل لبعض من يدعيه اسمه من لم يدع بشبه
 ويوجد بالثمن حالها حالها تلك كبطارين كطبيدين حالها طبيدي عيب
ويكفي في تركه قايه واحد لان حكمه ويكفي في حكم قول واحد وهو
كأنك لم تفكروا بحذونه ومع حكمه حكمه حكمه لم يقصص بحالته غيره
 له ذلك لو لم يفت بواحد ثم عادت في الحقة بقوله لان ذلك وان اقام
 الاثر بينه انه وله حكم لم يمسقط قول القايه لان ذلك فيسقط
 بوجود الاصل بالثمن بما لا يفي بالمعنى بشرط كون اي القايه **كفانا**
تبر لان القايه حكم مستند لها النظر والاستدلال فاعتبرت الزيادة
 فيه كالقضاء **علما** لان الفاسق لا يقبل قوله وعلم من استأطع الله
 اشتراط اسلامه لان العمل بالابون الاسلامي **قال في المني**
 لان قوله حكمه وحكمه يعتبر له هذه الشروط انتهى **مجريا في الاصناف**
قال القاضي في كيفية التجربة هو ان لا يعرف لا يعرف بغير التجربة له فيه
 من الرجال غير من يدعيه فان الحقة بواحد منهم رتبة اياه مع عشرين
 فيهم مدعيه فان احق به الحق **كتاب الوقف** وهو
 مصدق وقوف الانسان الشيء بقصد معنى حبسه واحسبه ولا يقال وقف
 الا في لغة شاذة عكس احسبه وهو ما اخص به المسلمون **قال**
الشافعي لم يحسن اهل الجاهلية ثم الوقف شرعا تحبسه ما لك
 مطلقا لم يهون ما له المنفق به مع بقا حسبه بقطع تصرفه وغيره في رتبته
 بنوع من انواع التصرفات تحبسه بصرف الوجهة بر لغز بالي الله تعالى
ويحصل الوقف كما **احد امرين الاول بالفعل مع زيد لعل** اي
 على الوقف عرفا كما يحصل ذلك بالقول لا اشتراط لها في الدلالة عليه
 في اصح الروايتين كان يعني انسانا بنينا **اعلاه** **المسجد و**
اذن اذنا عاها اي لمن ينشأ الصلاة فيه من المسلمين **بالصلاة فيه**
 حتى ولو كان المكان المأذون عليه الصلاة فيه اسفل بيته او علوه او
 وسطه فانه يصح وان لم يكن استقراقا ويسمى **حرف او يجعل ارضه**

استقراقا قوله ان ينشأ الصلاة فيه وان جعل ارضه
 حتى ولو كان المكان المأذون عليه الصلاة فيه اسفل بيته او علوه او
 وسطه فانه يصح وان لم يكن استقراقا ويسمى حرف او يجعل ارضه

مهياة